آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن دائرة البحث العلمي والدراسات

بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

دبي - ص.ب. ٥٥١٥٦

هاتف ٢٦٢٤٩٩٩ ٤ ٩٧١+

فاكس ٢٦٩٦٩٥٠ ٤ ٩٧١+

دولة الإمارات العربية المتحدة

السنة التاسعة : العدد الخامس والثلاثون - رجب ١٤٢٢ هـ - أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٠١ م

رقم التسجيل الدولي للمجلة

ردمد ٢٠٨١ - ١٦٠٧

تفهرس المجلة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ٣٤٩٣٧٨

هيئة التحرير

مدير التحرير

د. عز الدين بن زغيبة

سكرتير التحرير

أ. شريفة رحمة الله سليمان

هيئة التحرير

د، نور الدين صغيري

د. محمد أحمد القرشي

أ. عبد القادر أحمد عبد القادر

الاشتراك السنوي

	داخل الإمارات	خارج الإمارات
المؤسسات	١٠٠ درهم	١٣٠ درهماً
الأفراد	٦٠ درهماً	٧٥ درهماً
الطلاب	٤٠ درهماً	٧٥ درهماً

المقالات المنشورة على صفحات المجلة تعبر عن آراء كاتبيها ولاتمثل بالضرورة وجهة نظر المجلة أو المركز الذي تصدر عنه

يخضع ترتيب المقالات لأمور فنية

الفهـــرس

افتتاحية العدد

■ الجامعات الإسلامية ومناهج التكوين البحث عن الطريق الأمثل

مدير التحرير ٤

المقالات

■ الوظيفة الترجيحية للسياق عند المفسرين.

د. محمد إقبال عروي ٦

■ النبي محمد (ﷺ) آخر الرسل : الدلائل العقلية على كونه آخر الرسل.

د. إبراهيم أمير أغلو ١٩

■ الوافي في إنصاف أبي سعيد السيرافي.

د. عوض بن حمد القوزي ٢٦

■ خطط إسرائيل وبرامجها لتهويد مدينة القدس منذ عام ١٩٦٧م.

د. إبراهيم مصحب الدليمي ٣٨

■ منزلة القدس في الإسلام: قبسات توثيقية من الأصول العقيدية والتعبّدية.

أ. إبراهيم عبد الكريم ٥٦

■ أثر الترحيل البابلي في بلورة العقيدة اليهودية.

د. فرحان محمود شهاب التميمي ٦٩

■ القبائل العربية في الخليج العربي.

أ. جعفر محمد السقاف ٩٧

■ المؤلّفات العربية في الخيل.

أ. د. حاتم صالح الضامن ١٠٢

■ مخطوطات خزانة آل عبد الجبار بفجيج

أ. محمد بوزيان بنعلي ١١٤

المقالات العلمية

■ نجوم الملاحة عند البحّارة العرب.

أ. حسن صالح شهاب ١٢٥

من نوادر المخطوطات

■ عقيلة العقلاء في علم الفصد عن الفضلاء: لمؤلف مجهول (عرض وتحليل وتعريف).

أ. عبد القادر أحمد عبد القادر ١٣٣

تحقيق المخطوطات

■ الزيادات في كتاب «الجود والسخاء» تصنيف الإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠هـ.

أ. عامر حسن صبري ١٥٥

شعر

■ القدس تنادي.

شعر د. عطية أحمد محمد ١٩٤

الوافي في إنصاف
أبي سعيد السيرافي

الدكتور/ عوض بن حمد القوزي
جامعة الرياض
المملكة العربية السعودية

إلى القاضي أبي سعيد، الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي، تغمّده الله برحمته.

السلام عليكم، دار قوم مؤمنين، وأسأل الله أن يجمعنا بكم في جنّات النعيم، فلقد أحببناكم على الرغم من تباعد القرون بيننا وبينكم، وتلقّينا سيرتكم العطرة بالاحترام والتقدير، وتتلمذنا على تراثكم الذي بسطتم فيه أقوالكم، ويسّرتم الوصول إلى النحو بعد أن توعّرت مسالكه، وكادت الهمم تقصر بأهلها عن طلبه، ليس في كتابكم «الإقناع» فحسب، بل في شرحكم لكتاب سيبويه، الذي حسدكم عليه معاصروكم[1]، ولم تمنعهم العصبية من الاستفادة منه. وظلّ ولا يزال المصدر الميسّر لشداة العربية، لا سيّما أولئك الذين يرومون الاتصال بأسباب «كتاب سيبويه». لقد أدركنا، ونحن في هذا الزمان المتأخّر، قيمة كتابكم، وقدّرنا الجهد الذي بذلتموه فيه، والأسلوب السهل الذي صبغتم به هذا الشرح، وكأنّكم نظرتم إلينا ونحن نستصعب الميسّر، وننفر من أدنى خشونة، وما حال دون نشر كتابكم إلى هذا الزمان إلاّ ضخامته، وما يتطلّبه نشر مثله من تكلفة ماديّة عالية، وجهد علمي جاد، لا يحسب صاحبه للوقت حسابًا، إذا كان في جنب الله أو في سبيل خدمة مثل كتابكم.

كتابكم هذا توزّعه الجهود درسًا وتحقيقًا، واستفاد منه طلاّب وأساتذة، ولكنّ جهودهم ينقصها التنسيق، ويعوزها أن تتّحد في هدفٍ واحد لا أهداف متفرقة، هو إخراجه محقّقًا مدروسًا، ونفض الغبار المتراكم على أصوله الخطيّة، وما تولّد عنها من رسائل علمية بجهود فردية، اكتفى أصحابها بما نالوا من الألقاب والدرجات العلمية.

لقد شكّلت لجنة من العلماء في مصر، لخدمة كتابك، ولكنّها ما لبثت أن تفرّقت بعد أن أخرجت

للنّاس جزئين فقط، ويظلُّ هذا الأثر موردًا لكلّ ظمآن، ونبعًا ثَرًّا لكلّ من عشق التراث النحوي واللغوي، كلٌّ يجدُ فيه مطلبه، وتظلُّ تعطيهم بسخاء، وتجود من غير منّ، أسأل الله أن ينفع بعلمكم، وأن يجزل لك الأجر والمثوبة.

أيّها القاضي العفيف، بلغنا ورعك وزهدك، واعتمادك في العيش الشريف على ما تخطّه يمينك، في الوقت الذي كان يمكنك أن تحصل على أجرٍ كافٍ لقاء تحمّلك مسؤولية القضاء، الذي أبيتَ أن تأخذ عليه أجرًا أربعين سنة، أو لقاء تصدّرك للفتيا في جامع الرصافة خمسين عامًا[٢]، كما بلغنا حبّك الخيّر للنّاس، وإن كانوا لك منافسين، ولا أدلَّ على ذلك من معاتبتك أبا علي الفارسي على انقطاعه عن الدراسة، والأخذ عن ابن السراج، بعد أن قرأ عليه خمسين ورقة من أوّل الكتاب[٣]، كيف لا وأنت المعروف بالديانة والأمانة، وملازمة الصيام[٤].

والإقبال على بعض الطلاّب تنصحهم بالانقطاع لطلب العلم، وصرف الهمم إلى ذلك، وإتعاب الحواس من أجل التعلّم الصحيح، وكذلك صبرك على الجاهل منهم حتى مع تطاوله عليك وهذيانه[٥].

لقد كنت موئلاً للمغتربين من طالبي علم العربية، وإليك تُشَدُّ الرحال من أقصى الغرب طلبًا للعربية، فإذا لقوك علموا أنَّ سعيهم قرن بسعدهم، وأن غربتهم اتصلت ببغيتهم، وأنَّ عناءهم لم يذهب هدرًا، وأنَّ رجاءهم لم ينقطع يأسًا[٦].

لقد عُرِفتَ بالحكمة، وسعة الصدر، وغزارة العلم، ورجاحة العقل، وحبّ الدعابة التي لا تخرجك عن حدود الوقار، كما عرفت بحبّ الشعر وحفظ جوامع الزهد والأدب، وتمثّلك ذلك في كثيرٍ من المواقف وتأثّرك بمعانيه، أمّا قوّة الاحتجاج وحسن الاستدلال، فمن أبرز خلالك، ولا أدلّ على ذلك من الفتوى التي وصلت فيها إلى تحريم النبيذ بالاستدلال العقلي وحده، أو ذلك الموقف في مجلس الوزير أبي الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات[٧].

أيّها الإمام، لا نشكُّ في أنّك إمام الأئمّة معرفةً بالنحو، والفقه، والقرآن، والفرائض، والحديث، والكلام، واللغة، والشعر، والعروض وغيرها[٨]، كما لا نشكُّ في الخبر الذي تناقلته الرواة عن تفسيرك لكتاب سيبويه، وإحكامك الصنعة فيه، حتى إنّه ما جاراك فيه أحد، ولا سبقك إلى تمامه إنسان[٩].

وحسبك شاهدًا على إعجاب النّاس بشرحك هذا أن يهبّ أبو علي الفارسي معاصرك ومنافسك في العربية، وهو من هو في تجويد المسائل النحوية، فيشتري نسخةً منه بالأهواز في توجّهه إلى بغداد، لاحقًا بالخدمة الموسومة به[١٠].

وإذا كان هذا حال أبي علي الذي عُرِفَ بأنّه أكثر النّاس تفرّدًا بكتاب سيبويه، فما ظنّك بمن جاء بعدكما أنت وهو، ولم يبلغ درجتكما في علم العربية؟!

لقد رحلت يا أبا سعيد إلى دار القرار، ورحل رجالٌ قبلك وبعدك، كانوا لنا أعلامًا نهتدي – مع تقصيرنا – بمآثرهم، ونغبطهم على المكانة التي بلغوها في زمانهم، ولسان الحال لا يملك إلاّ أن يدعو الله لكم جميعًا بالمثوبة والرحمة، وأن يتجاوز عن المسيء بمنّه وكرمه.

يا أبا سعيد: شرحك للكتاب شرّق وغرّب، واستفاد منه اللاحقون كلّ بحسب طريقته، ولا نزال نغترف منه دون استئذان، وقد يدّعي بعضنا أنّه ابن بجدة كثير من الآراء المنقولة عنك، وما شجّع على مثل هذه الممارسات إلاّ طول ثواء هذا الكتاب في دهاليز المكتبات، لم ينفض عنه غبار تراكم أكثر من عشرة قرون، وإنّي لأرجو الله أن يعينني على إخراجه للنور محقّقًا، وألاّ يحرمني أجره الذي كنت أنت سببه، يرحمك الله.

لقد تعلّقت بشرحك هذا يا أبا سعيد منذ ثلاثة عقود، واستفدت منه في دراساتي، وصرت أصطحب بعض أجزائه في كلّ موقعٍ من مواقع عملي أو إقامتي، حتى صار الرجوع إليه أسهل عليّ من الرجوع إلى غيره من المطبوعات، ولقد رأيت الباحثين بعدك كلٌّ يغترف منه بقدر حاجته، وقد يحيلون إليه، ويذكرون فضلك، وربّما أخذ بعضهم دون ذكر، وقد يدّعي بعضهم الآخر السبق إلى الفكرة متجاهلاً نقله إيّاها نصًّا أو معنى عنك، وأنا أنقل إليك في مثواك الأخير حادثة كنت قد أثرتها قبل ثلاثة عشر عامًا مضت قبل عامنا هذا، وحمّلتها بريد مجمع اللغة العربية بدمشق؛ لينقلها في رسالة لم تخل من عتاب المحبّ إلى صديقك الذي اقتفى أثرك في حبّ العربية، والتعلّق بكتاب سيبويه شرحًا لنصوصه، وشواهده، أبي الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف عندنا بالأعلم الشنتمري، وقد توفي سنة ٤٧٦هـ[١١]، وحين أخبرك بما وقع وما تضمّنت تلك الرسالة، لا من قبيل الفتنة بينكما، ولا الوشاية بين علمين خلّفا الدنيا وراءهما، وقدما إلى ملكٍ عادل هو أحكم الحاكمين، وإنّما هي الرغبة في اطّلاعك أيضًا على اختلاف المقاييس بين زماننا وزمانكم، وتباين النّاس في قبول دعواي التي واجهت بها الأعلم، يرحمه الله ورفضها، حتى لقد وددت أن أقيم محاميًا – كما هي الحال في عصرنا – ينهض بالمرافعة ضدّ كلّ من يتعدّى على أفكار النّاس دون استئذان أو اعتراف بسبقها، ويدين كلّ من ادّعى ما ليس له من التفسيرات والتقديرات العلمية، ولكنّي أعلم أنّكما الآن بين يدي عادلٍ كريم، وإنّي لأدعوه سبحانه أن يتجاوز عنّا وعنكم.

أيّها القاضي الزاهد، وأنا أنقل إليك الحادثة أعلم أنّ القاضي لا يحكم على المتهم إلا بالاعتراف أو بالشهود، وبما أنّك أحد أطراف القضية فلن تحكم لنفسك، وأنا مع هذا أتقدّم إليك بالاعتذار نيابةً عن الأعلم، فربّما بهره عملك في شرح الكتاب، ورأى أن ليس بالإمكان تأليف كتابٍ في موضوعه مثله أو مقارب بالشّبه، وربّما رأى أيضًا أنّ ضخامة عملك واستطرادات تفسيرك تثقل على دارسي زمانه، فأحبّ أن يأخذ بالحسنيين، فيقدّم لهم كتابك مختصرًا مهذّبًا: ليحقّق الفائدة المرجوّة، أعني تبسيط الكتاب لدارسي العربية من جهة، والظفر بمنزلة علمية بين المهتمين بالنحو العربي من جهةٍ أخرى، ولعلّه قَصَدَ هذا حينما قال في مقدّمة كتابه: «وقد أكثر المؤلّفون في شرحه [يعني كتاب سيبويه] وتفسيره، وأطالوا في كشف إعرابه عن الشيء وتعبيره، فأردتُ أن أجمع فائدة ما فرّقوا، وأقصّر ما طوّلوا، وأُقلِّلَ ما كثّروا فيه واختلفوا، وأنبّه على ما أغفلوا، وأستدرك ما أهملوا من شرح بيتٍ أو تفسير غريب...»[١٢]، وليته وقف عند هذا المنهج الذي

اختطّه لكتابه، إذًا لما عيب عليه قول، ولا توجّهت إليه تهمة السرقة: لأنَّ أساتذتنا الذين تعلّمنا على أيديهم أفادونا أنَّ العلماء القدامى يأخذ بعضهم عن بعض.

وقد يذكر أحدهم مصدره، وربّما أغفله، وأن لا ضير في ذلك، وفعلاً فقد لمست ذلك من خلال بعض المؤلّفات التي وصلت إلينا، فابن عصفور مثلاً، كان قد أخذ كثيرًا من أقوالك في كتاب الضرورة دون إحالة إليك، وغيره كثير لا يتسع المقام لحصرهم وإثبات ما اقترضوه من أفكار غيرهم دون توثيقها من مصادرها، إلاّ أن عمل الأعلم مختلفٌ تمامًا عند الأخذ أحيانًا، والإشارة أحيانًا، فهو أخذ كلّ شيء من كتابك، ولم أره في جميع الكتاب صرّح بنقله عنك. لقد كان يكفيه لو أشار في مقدمة كتابه إلى أنّه سيختصر شرحك للكتاب، فإذا رأى رأيه في بعض المسائل صرّح به، لكنَّ الرجل يرحمكما الله قدّم كتابه بشيءٍ من التعالي والثقة بالنفس في أسلوبٍ لم يخلُ من التنقّص والسخرية. وكأنّه يقول إنّه غير مسبوقٍ إلى مثل هذا العمل، وإليك دعواه: «... فلم أرَ أحدًا ممّن تعاطى شرح هذا الكتاب شرح الأبيات الواقعة فيه شرحًا يفيد أكثر من فائدة الكتاب فيها، وإنّما غايته أن يذكر بعض غريب البيت، أو يدلَّ على موضع الشاهد فيه بيِّنًا كان أو خفيًّا، وسياق كلام سيبويه قد دلَّ على ذلك وبيّن وجهه، وقد بينت من معانيها ذاتها، وشرح غريبها، وغامض إعرابها...»[١٣]، ثمَّ قوله: «ولعل عائبًا... في أكثر النّاس لا سيّما في أهل بلدنا، وبخاصّةٍ أهل زماننا يعيبني لتأخّر زماني وخمول مكاني، فقد قضى الرسول عليه السلام بقوله: (ربَّ مبلّغٍ أوعى من سامع)، أنَّ المتأخّر قد يكون أفقه من المتقدّم، ومن ثمّ يوجد أفهم من الماضي، والحكمة مقسومة على العباد، لم تؤثّر بها الأزمنة، ولا خُصَّت بها الأمكنة...»[١٤].

هذا الأسلوب المتعالي، والنقل المتتالي، أثاراني، فكتبت إليه معاتبًا، ولمته على فعلته التي زعزعت ثقتنا به، وجعلت مثقفي زماننا فريقين:

فريق لامه مثلي وعتب، وفريق نافح عنه وغضب، ورأى أني بالغت في الدعوى ضد الأعلم، واتخذ من مقدمة كتابه حجّة لإبطال دعواي وذلك أنّه يرى الأعلم قد أبان عن عمله، وأنّه «الاختصار والإيجاز، ولم يدَّع الرجل أنّه يؤلّف جديدًا، أو يأتي بما لم يقله السابقون».

قلت: أمّا الاختصار فلم يصرّح الأعلم الشنتمري بالأصول التي يختصر منها، ولم يذكر السيرافي من بعيدٍ ولا من قريب. وأمّا الادّعاء فواضحٌ ممّا نقلته آنفًا من مقدمة كتابه، وقد يكون العذر للمنافح عنه أنّه لم يطّلع على كتابه؛ لأنّه عندما أصدر الرأي هذا لم يكن كتاب «النكت» قد ظهر للنور، ومع ذلك يرى «أنَّ التأثّر بكتابات السابقين في الموضوع الواحد كان أسلوبًا شائعًا عند الأقدمين»، وربّما وجدنا بعض الباحثين المعاصرين أكثر صلابة في دفاعه عن الأعلم والسعي إلى تبرئته من كلّ اتّهامٍ يوجّه إليه.

يا أبا سعيد: هذا القسم من المدافعين عن الأعلم الشنتمري ربّما وجّه إليّ تهمة «التسرّع بالحكم في قضايا علمية»، ظنًّا منهم أنَّ الأعلم إنّما نقل عنك نصوصًا محدودة، وربّما كانت هذه النصوص المتشابهة لديكما هي النصوص

الوحيدة، وربّما شكَّ في صحّة اطّلاعي على بقية كتاب النكت.

قلت: «كتاب النكت كان رفيقي مخطوطًا، واستفدت منه في إعداد رسالتي العالية، وقرأته قراءة مستفيد، وقارنته بأصله من كتابك يا أبا سعيد، وكنت أضع علاماتٍ على كلّ بابٍ وما يقابله من أصله، وحديثي عنه حديث العارف به لا المتقول عليه، ثمَّ إنَّ هذا الفريق من الباحثين قد ينعتني، يغفر الله لي ولهم، بأنّي ظالم رجلاً له مكانته بين اللغويين والأدباء»، ولستُ بظالمٍ يرحمك الله، وما اعتدت أن أسوق دعواي دون إثبات، ولعلّ العمل الذي اجتزأته من كتابك حول الضرورة الشعرية، ونشرته[١٥]؛ لأُبرهِنَ على سبق اشتغالك بموضوع الضرورة، كان أحد الأدلّة التي سقتها دليلاً على صدق الاتهام، فالأعلم، عفا الله عنه، كان قد بدأ في الانتقاء والاختصار من أوّل بابٍ في «الكتاب»، وأظنّه نحّى كتاب سيبويه جانبًا، واكتفى بالنظر إلى شرحك دون النظر في «الكتاب»، وعندما وصل إلى «باب ما يحتمل الشعر»، الذي خطّه سيبويه في كتابه[١٦]، وجدك تقدّم له بمقدمة لطيفة، ضمّنتها الاعتذار عن سيبويه حين لم يتقصّ أبواب الضرورة، وعلّلت ذلك بأنَّ تفصيلها لم يكن غرضه، ولم يكن من الأعلم إلاّ أنّه تابعك في الخروج عن «الكتاب» إلى أبواب الضرورة التسعة، وأعمل فيها مبضعه في الاختصار كما هي الحال في بقية الكتاب، والذي يلفت النظر في أمر هذا الرجل – غفر الله لي وله ولك أنت – أنّه لم يتحرّر من اقتفاء أثرك حتى في مقدمة «الضرورة» حيث نقلها نصًّا، وأعاد الاعتذار عن سيبويه – كما فعلت أنت في المقدمة نفسها – وعرض الأبواب كما صنعت، ولم يخرج عن خطاك إلاّ بما رسمه لنفسه من منهج الاختصار[١٧]. ولمّا عدت لمتن «الكتاب» عاد مثلك، وعلى خطاك، فجاء بقيّة النصّ في النكت من أوّله إلى آخره على هذه الوتيرة من صدق المنهج في الاختصار.

وقد يقول قائل – وقد قيل فعلاً – «التلخيص عملٌ علميّ يحتاج إلى جهدٍ مبذول، وقدرة فائقة على فهم ما وراء السطور؛ لأنَّ وضع المسائل المبسوطة في مسائل محدودة عمل كبير لا يقدم عليه إلاّ من علا كعبه وارتفع شأنه في مجال العلم والمعرفة، وقد كان كذلك شيخنا الأعلم».

أقول: تصريح الأعلم بالاختصار لم يكن على إطلاقه، ولو قال: إنَّ دوره مقتصرٌ على تهذيب كتاب أبي سعيد أو غيره لما أنكر عليه منكر، فنحن في هذا الزمان تلقّينا كتبًا كثيرة كانت تهذيبًا لمطوّلاتٍ في موضوعاتها، لكنَّ أصحابها كشفوا عن منهجهم صراحةً، فلم يُنكر عليهم أحد ذلك الصنع، لكنَّ الأعلم وعد في مقدمته بأن يُقلِّل ما كثروا فيه واختلفوا (شراح الكتاب)، وأنْ ينبّه على ما أغفلوا، ويستدرك ما أهملوا من شرح بيتٍ أو تفسيرٍ غريب، وأنكر أنّه رأى ممّن تعاطى شرح هذا الكتاب أن يكون شرح الأبيات الواقعة فيه شرحًا يفيد أكثر من فائدة الكتاب فيها، ووصف غاية الشُرّاح السابقين – وأنت أيّها القاضي واحدٌ منهم – أن يذكروا بعض غريب البيت، أو يدلّوا على موضع الشاهد فيه بيِّنًا كان أو خفيًّا، وأنَّ سياق كلام سيبويه قد دلَّ على ذلك وبيّن وجهه، ومع ذلك فإنّه، يرحمه الله، يناقض نفسه حتى في

هذه المقدمة، ففي الوقت الذي ينتقص فيه جهد السابقين يقول: «وقد بيّنت من معانيها في ذاتها، وشرح غريبها، وغامض إعرابها، ما أرجو أن يكون كافياً[١٨].

حقًّا لقد قلّل ما كثروا بالاختصار، لكنّه لم ينبّه على ما أغفلوا، ولم يستدرك ما أهملوا، وقد تتبّعت عمله في الأبيات فلم أجده زاد على ما جئت به يا أبا سعيد، ثمَّ إنَّ مقدمته تنبىء عن نيّة تنوّع مصادره، وأنّه سيعود إلى أكثر من شرح للكتاب، لكنّي ما رأيته أخذ عن أحدٍ غيرك، كما أنّه لم يذكر اسمك صراحةً إلاّ مرّةً واحدة[١٩]، هذه المرّة هي ما حكيته أنت ممّا وقع في كتاب مبرمان [أي نسخة مبرمان من كتاب سيبويه] في الحاشية: الضاد الضعيفة، ويعني بها (سيبويه) تقريب العرب الثاء من الضاد[٢٠]، حتى إنَّ المحقّق الكريم لم يعدّ شرحك ضمن مصادر الأعلم في «النكت»، والواقع أنَّ تلك المصادر التي بلغت ثمانية عشر مصدرًا إنّما هي مصادر شرحك أنت، وطبيعي ألاّ يكون شرحك واحدًا منها إلاّ إذا استقى منه من جاء بعد.

وفي مقابلة بين شرحك للكتاب ونكت الأعلم لم تزد عن الصفحة ونصف الأخرى، صرّح المحقّق الفاضل بإفادة الأعلم كثيرًا من شرحك، ولكنّه لم يذكرك غير مرّة واحدة، هي التي سبق ذكرها، ونصَّ على أنّه وجد الأعلم في بعض الأحيان ينقل نصوصًا كاملة من شرحك من غير إشارةٍ إليك، وضرب على ذلك مثالين فقط، لكنّه أفاد أنّه لا يرى في ذلك غضاضةً ولا غرابة تبعًا للمنهج الذي رسمه الأعلم لنفسه في «النكت»، إلاّ أنّه استدرك عليه عدم ذكره شرحك حين كان ينقل منه[٢١]، من مصادر الخلاف بين الفريقين، وجعلته مصدرًا لخلاف علماء اللغة مع النحويّين، كما كيف نصبت الشنتمري في مركز المدافع عن سيبويه إذا عرض نقد أو إنكار لما ذهب إليه سيبويه أو غلّطه أحد أو نسبه إلى الخطأ.

إنَّ كل تلك المزايا والصفات التي نعتُّ بها الشنتمري ونكته إنّما هي للسيرافي وشرحه، وكان بإمكانك التحقّق منها مباشرةً في الشرح الذي ما كان بعيدًا عن يديك؛ إذ كان أحد مصادرك المخطوطة، إلاّ أنّي أظنُّ أنَّ رجوعك إليه محدود، ولم يتجاوز النظرة العجلى، والوقوف المتسرّع عند بعض المسائل، ودليلي على ذلك أنّك وصفت النكت بالعناية بالعلل النحوية، وبالضرورات الشعرية، وأنّه خصَّ الضرورات بأن عقد لها فصلاً كاملاً، تناول فيه ما يجوز للشاعر دون غيره، وأنّه ذكر للضرورة الشعرية تسعة أوجه، إضافةً إلى وجود سماتٍ أخرى متناثرة للنكت، أوجزتها فيما يأتي:

١ – ذكره أخبار العرب وأيّامهم.

٢ – شرحه أمثال العرب الواردة في كتاب سيبويه.

٣ – ذكره اللغات المختلفة لبعض الألفاظ... إلى غير ذلك من السمات، لقد قلت حقًّا في وصف النصّ الذي أمامك، لكنَّ هذا النصّ ليس لصاحبك، كما أنَّ الجهد الذي بذلته فيه إنّما هو للسيرافي. ولقد فرحتُ بتعليقك مرّة في الجزء الثاني ص ٨٢٣ وأنت تثبت المعلومة للسيرافي، لكنّك لم تأخذها منه مباشرةً، بل من التعاليق المختصرة على حواشي «الكتاب» في طبعة بولاق.

إنَّ الحقيقة التي أرجو أنّك تضمّ صوتك إلى صوتي في وعيها أنَّ كلّ السمات التي تفضّلت بإسباغها على «الشنتمري في نكته» إنّما هي للسيرافي، وهو جديرٌ بها؛ لأنّه ابن بجدتها وسابق إليها، ومقرّ بفضل العلماء الذين سبقوه إلى كثيرٍ منها، ذاكرًا كلاًّ باسمه، ناسبًا كلَّ رأيٍ إلى صاحبه.

واسمح لي أنْ أضرب لك مثالاً واحدًا على وجوب صرف ثنائك العطر إلى أبي سعيد، فأنت، حفظك الله، نعتَّ الأعلم بالعناية بالضرورات الشعرية وتبويبه لها، مع ضربه الأمثلة المناسبة لكلِّ باب، وأودُّ منك قراءة هذا الباب في الجزء الذي كنتُ نشرتُه لأبي سعيد قبل سنواتٍ بعنوان: «ما يحتمل الشعر من الضرورة»؛ لتتأكّد أنَّ صاحبك لم يكتفِ بنقل الأبواب التسعة في الضرورة الشعرية، لكنّه سطا حتى على مقدمة السيرافي وادَّعاها لنفسه، ولم يغادر الشرح مطلقًا، كان ألزم له من ظلِّه، متابعًا له في كلِّ اتّجاه، إن لزم نصّ سيبويه لازمه، وإن خرج عنه – كما فعل في باب الضرورة – خرج.

وهناك دليلٌ آخر يستنتج من ثنائك على كتاب «النكت» حيث وصفته باحتواء نقول كثيرة عن نحويين شرحوا كتاب سيبويه أو شرحوا أبياته وأخرجوا نكته، وذكرت جملة من أسمائهم، ولم تذكر بالطبع أبا سعيدٍ منهم، ورتّبت على ذلك أهميّة «النكت» في كونه مصدرًا لهذه الشروح التي لم تصل إلينا، كما هو مصدر لجهود أولئك العلماء والنحاة[٢٢].

نعم أخي، فإذا كان الشارح الحقيقي هو أبو سعيد، فلن تراه ضمن تلك القائمة: لأنّه هو المصدر لآرائهم، وقد وجدتها أنت، ولعلّك رأيتها بنفسك فيما بعد في شرحه.

وأدعوك أخي محقّق كتاب «النكت» كما أدعو القارىء المنصف إلى جولة قصيرة مع الأدلّة المقارنة بين العملين:

أوّلاً: في المقدّمة انتقد الأعلم الشراح السابقين – والسيرافي واحدٌ منهم بالطبع – في الإكثار – والإطالة في شرح «الكتاب»... وأنّه لم يرَ أحدًا ممّن تعاطى شرح هذا الكتاب شرح الأبيات الواقعة فيه شرحًا يفيد أكثر من فائدة الكتاب فيها... وقد بيّن من معانيها في ذاتها، وشرح غريبها، وغامض إعرابها، ما يرجو أن يكون كافيًا إن شاء الله»[٢٣].

ومن منطلق ثقتنا بالرجل سنصدّقه حتى يثبت لنا خلاف ما ادَّعى، والقول بمخالفته من دون دليلٍ افتراء عليه، فدعنا نستعرض بعض الشواهد، وما قال عنها أبو سعيد، ثمَّ نرى ماذا أضاف الأعلم، وماذا استدرك، وما إذا كان ابتدع طريقًا غير طريق أبي سعيد، وإليك القول عن أوّل بيتٍ يستشهد به الأعلم، وهو قول الشاعر:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قالَ قَائِلٌ

لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاَطِ نَجِيْبُ

قال عنه أبو سعيد: «فإنّما هو (فَبَيْنَا هُوَ يَشْرِي رَحْلَهُ) فحذف الواو من (هو)، وهي متحرّكة من نفس الكلمة، وليست بزائدة، فإذا جاز أن يحذف ما هو من نفس الحرف، جاز أن يحذف التنوين، الذي هو زائدٌ للضرورة.

قال أبو سعيد: والذي قاله وجه، غير أنَّ حذف التنوين عندي، وإن كان زائدًا، أقبح من حذف

الواو في (هُوَ): لأنَّ التنوين علامة تفرّق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وسقوطه يوقع اللبس، وحذف الواو من (هُوَ) لا يوقع لبسًا، ولا يلحقه بغير بابه»[٢٤].

وعن البيت نفسه قال الشنتمري: «وإنّما هو «فَبَيْنا هُوَ» فحذف الواو من (هُوَ) وهي متحرّكة من نفس الكلمة، فإذا جاز حذفها جاز حذف التنوين الذي هو زائدٌ للضرورة»[٢٥].

وأكتفي بهذا دون بقية تفسير أبي سعيد، وإنّي هنا تاركٌ القارىءَ الكريم يقابل بين التفسيرين، ثمَّ يُدلي بشهادته إن كان بينهما توافقٌ أم لا، ثمَّ أيّهما أكثر تفصيلاً وبياناً؟!

ثمَّ هاك مثالاً آخر:

أنشد السيرافي لزهير في باب زيادة الحركة في الحرف الساكن بحركة ما قبله إذا اضطروا قوله:

ثُمَّ اسْتَمَرُّوا وقَالُوا : إنَّ مَوْعِدَكُمْ

مَاءٌ بِشَرْقِيَّ سَلْمَى فَيْدُ أوْرَكَكُ

وعلّق عليه بقوله: واسم الماء فيما ذكروا «رَكٌ» فاضطر الشاعر إلى تحريك الكاف الأولى بحركة الرّاء، ومثله في هذه القصيدة:

كَمَا اسْتَغَاثَ بِسَيءٍ فَزُّ غَيْطَلَةٍ

خَافَ العُيونَ فَلَمْ يُنْظَرْ بِهِ الحَشَكُ

وإنّما هو «الحَشْكُ» ومعناه «الدِّرّة، وامتلاء الضرع»، من قولك: حَشَك يحشِكُ حَشْكًا[٢٦].

أمّا الشنتمري فقال عن بيت زهير: «وإنّما هو الحشكُ بسكون الشين»[٢٧]، ولم يُضِفْ إلى ذلك شيئًا.

ثمَّ إليك مثالاً ثالثًا لتناول الرجلين للشواهد الشعرية، وسوف ترى قصور الشنتمري فيه نظرًا للاختصار، وقد تلحظ أنّه أدمج ما فصّله السيرافي من وجوه في المسألة، لكنّه نسي في آخرها فصرّح بالوجه الثالث، ثمَّ إنّه بدأ أقلّ توضيحًا من السيرافي، ونتيجة ذلك للاختصار، لقد استشهد أبو سعيد على ترخيم الاسم في غير النداء، يقول العجّاج:

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي

وقال: «وهو يريد: الحمام، فرخّمها، وفي كيفية ترخيمها ثلاثة أوجه:

يجوز أن يكون حذف الألف والميم من (الحمام) للترخيم الذي ذكرناه، فبقي (الحمَ)، فخَفَضَه، وأطْلَقَه للقافية.

والوجه الثاني: أن يكون حَذَفَ الألف، فبقي (الحمم)، فأبدل من الميم الثانية ياءً استثقالاً للتضعيف، كما قالوا في (تَظَنَّنْتُ): (تَظَنَّيْتُ)، وفي (أمَّا: (أَيْما)، ويحتمل أن يكون حذف الميم وأبدل من الألف ياءً، كما تبدل من الياء ألفٌ، كقولهم في (مَدَارِيَ): (مَدَارَى)، وفي (عَذَارِي): (عَذَارَى).

والوجه الثالث من الترخيم: ترخيم التصغير، وهو جائزٌ في الكلام وفي الشعر، وهو أن تصغّر الاسم على حذف ما فيه من الزوائد، كقولهم في تصغير (أَزْهَر): (زُهَيْر)، وفي تصغير (حَارِث): (حُرَيْث)، وفي (فاطمة): (فُطيمة)، ولا حاجة بنا إلى استقصائه هاهنا: لأنَّ الشعر غير مختصٍّ به دون الكلام»[٢٨].

أمّا الشنتمري فقال عن هذا البيت:

«يريد: الحمام، فرخمها، فيجوز أن يكون حذف الألف والميم من الحمام للترخيم الذي ذكرناه، فبقي (الحَمَ)، فخَفَضَه، وأَطْلَقَهُ للقافية، ويجوز أن يكونَ حذف الألف، فبقي (الحَمَمَ)، فأبدل من الميم الثانية ياء استثقالاً للتضعيف، كما قالوا: (تَظَنَّنتُ) في (تَظَنَّيْتُ)، ويُحتمل أن يكون حذف الميم وأبدل من الألف ياءً، كما يُبدل من الياء ألفٌ قي قولهم: (مَدَارَى، وعَذَارَى)، وإنّما أصله: (مَدَارِي، وعَذَارِي).

والوجه الثالث من الترخيم ترخيم التصغير، وهو جائزٌ في الكلام والشعر»[٢٩].

ترى ما الفرق بين النصّين؟ ثمَّ ما فضل الشنتمري في التفسير على أبي سعيد؟ ألم تكن أمثلة أبي سعيد؟ ألم تكن أمثلة أبي سعيد أكثر فانتقى الشنتمري منها؟ ألم يحذف الشنتمري المعلومة الأخيرة في الوجه الثالث على أهميتها في جلاء الصورة عند تصغير الترخيم؟ رحم الله أبا سعيد، ورحم الشنتمري، ويرحم الله كلّ من أنصف، وصدع بالحق في أمرهما.

إنَّ اختصار الشنتمري في توجيه أبيات الاستشهاد قد يفوّت على القارىء معلومة هو في حاجةٍ لاكتسابها، وذلك من نحو فعله في معالجة قول الشاعر:

قَدْ سَالَمَ الحيَّاتُ مِنْهُ القَدَمَا

الأُفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا

فقد عالجه في ثلاثة مواضع من كتابه، وكلّها لم تخرج عمّا نجده عند السيرافي، يقول أبو الحجّاج، عفا الله عنه، بعد إنشاد البيتين: «وكان الوجه (الأفعوانُ والشُّجاعُ الشَّجْعَمُ) غير أنَّ قوله:

قَدْ سَالَمَ الحيَّاتُ منه القَدَم

يوجب أيضًا أنَّ (القدم) قد سالمت (الحيّات): لأنَّ المسالمة من اثنين، فلمّا ذكر مسالمة الحيّات القدم، دلّ أنَّ (القدمَ) قد سالمت أيضًا، فكأنَّه قال: وسالمت القدمُ الشجاعَ، فحذف لما ذكرنا[٣٠].

نجد هذا النصّ بتمامه من غير تغيير ولا اختصار عند السيرافي[٣١]، إلاّ أنَّ السيرافي يضيف إلى هذا الوجه وجهًا آخر للرواية، فيقول: «وكان بعض النحويين يروي هذا البيت بنصب (الحيّات) منه، ويجعل (القَدَمَا) في معنى (القَدَمَانِ) وبحذف النون، كما قال تأبَّطَ شرًّا:

هُمَا خُطَّتَا إمَّا إسَارٌ ومِنَّةٌ

وَإمَّا دَمٌ والقَتْلُ بالحُرِّ أجْدَرُ

أراد (خُطتان)، فحذف، وحمل حذف النون على قوله:

... ... إن عَمّيَّ اللَّذَا

قَتَلا المُلُوكَ وفَكّكَا الأغْلاَلاَ

أراد: (اللّذانِ)، لأنَّ (اللَّذان) يحتاج إلى صلة، وهي الصلة كالشيء الواحد...». واستمرَّ أبو سعيد يورد الشاهد تلو الشاهد، ويعمِّق المسألة حتى لم يدع للسائل مجالاً للسؤال[٣٢].

يا أبا سعيد! لقد تتبعت الشنتمري في خطواته كلّها وهو ينقل عنك، وكنت أمنّي النفس بوجود إشارةٍ إلى جهودك في السبق تفسيرًا أو تعليلاً أو نقلاً، لكنّي لم أجد شيئًا من ذلك، بل إنَّ ممّا

يؤسف له أن يجد القارىء علمًا كالأعلم يغمط الحقائق ويعمّي عليها، ويتجاهل جهود أمثالكم بالتمويه تارةً، وبالحذف أخرى، على نحو ما يأتي:

أوّلاً: إنْ قُلتَ: «وكان بعض أصحابنا يسمّي الاسم المستوفي للحركات الثلاث: الاسم المتمكّن، فيخصّه بذلك، ويجعل كلّ ما استحقّ الإعراب متمكّنًا»[٣٣] قال: «وكان بعضهم يسمّي... إلخ»[٣٤].

وإن تساءلت في مسألة، وقدّمت لها الإجابة، نقلها بحذافيرها دون أن يذكرك من قريبٍ أو بعيد، مثال ذلك:

قولك: «فإن قال قائل: ما معنى قول سيبويه: «لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه، وإلامَ عادت الهاء في (إليه)»؟

فالجواب في ذلك...[٣٥].

فهو لا يزيد عن نقل كلامك، وكأنّه من إنشائه هو وإبداعه[٣٦].

وربّما ذكرت أحد الأعلام بكنيته، فيلجأ الشنتمري إلى ذكر لقبه، من نحو قولك: «وزعم أبو العبّاس أنَّ الذي أوجب بناءها [الأسماء التي على فَعَالِ] أنّها لو كانت مؤنّثة معرفة غير معدولة لكان حُكمها ألاّ تُصْرَف، فلمّا عُدلت زادها العدل ثقلاً، فلم يبقَ بعد منع الصرف إلاّ البناء...»[٣٧].

وهنا ما كان من الأعلم إلاّ أنْ أحلَّ كلمة «المبرد» مكان قولك: «أبو العباس»، وانثنى ينقل بقيّة النص[٣٨]. حتى إذا جاء في نهاية المسألة لم يتورّع عن نقل قولك: «فهذا بيّن لك ما ذكرناه من صحّة قول سيبويه وفساد قول غيره»[٣٩].

ولم يكن هذا الادّعاء الصريح وحيدًا، بل هو فاش في الكتاب، على نحو قولك: «فمعنى حَسْبُكَ: أي كافيك في أصل موضوعه من جهة اللغة: لما بيّنّاه من تصرفه، فلعِلّة تصرُّفه لم يُبْنَ فاعرفه»[٤٠].

والقولُ نفسُه بلفظه وبالضمير العائد تجده عنده. وقد نجده يغيّر في اللفظ بذكر مرادفه، على نحو قولك في وجوه إلحاق المنصوب بالمجرور: إنَّ المجرورَ قد ألحقوا به المنصوب، فلو استعملوها فيه لَلَحِقَ به المنصوب، وكان يعود المنصوب بالألف، وقد أُزيلت علامته بالألف لما وصفنا»[٤١].

ثانيًا : أمّا قولك: «قال أبو سعيد» أو قولك: «قال المفسّر» الذي طالما بدأت به تفسيرك لعبارات سيبويه. فإنَّ الأعلم يهمله تمامًا، ولا يشير إليه من قريبٍ ولا من بعيد، بل ينقضّ على الفكرة ينقلها، ولكنّه لم يجرؤ مرّةً أن يقول: «قال الأعلم: أو قال الشنتمري» وكأنَّه يحسُّ بخطورة ما أقدم عليه من غمط الحقّ، يتجاهل جهودك مكتفيًا بعرضها دون تعليق، والكتاب كلّه يفصح عن هذا، فلستُ بحاجةٍ إلى ضرب الأمثلة عليه.

فقد نسخه الشنتمري كلّه، حتى إذا وصل إلى قولك: «لما وصفنا» قال: «لما ذكرت لك»[٤٢]، أمّا إن قلت مثلاً: «والذي عندي»[٤٣] فإنَّ الشنتمري يقول: «والاحتجاج له» وكأنّه يتحرّج من التصريح بالفعلة، ويحسُّ بوخز الضمير من الادّعاء بالباطل[٤٤].

وممّا يلحق بهذه المسألة إعراضه عن ذكر اسمك مع اضّطراره لذكر اسم بعض سلفك من النحويين، ممّن ذكرت لهم رأيًا كالذي حصل عند احتجاجك للفائدة من ذكر «باب اللفظ للمعاني»،

وذكرك رأيَ أبي العبّاس المبرد في هذه المسألة... متبعًا ذلك بقولك: «قال أبو سعيد: والذي عندي في ذلك...»[٤٥]، قال الشنتمري عن ذلك: «فالجواب عند أبي العبّاس... وقال غيره» محلّ قولك: «قال أبو سعيد: والذي عندي»[٤٦].

لكنّه في بعض الأحيان يعرض عن ذكر اسم العلم الذي تصرّح به، فمثلاً: عندما نقلت رأي ابن السراج في ترك صرف ما ينصرف[٤٧] قال: «وكان بعض النحويين يقول...[٤٨]: «فأهمل اسم ابن السراج وأومأ إليه ببعض النحويين، وربّما كان مبلغ جهده في الخروج عن لفظك أن يحلّ لفظًا مكان مرادفه كإحلاله «الأضرب» محل «الأوجه»[٤٩]، أو أن يذكر الرواية الأخرى في بعض ألفاظ أبيات الاستشهاد[٥٠].

أمّا النصوص المتعلّقة بتفسير كلام سيبويه فلم أرَ الشنتمري إلاّ ناقلاً أمينًا في التلخيص الذي لم يخلّ بالمعنى، ولم أره خرج عن النصّ أو انفرد ولو بشرح بابٍ من أبواب الكتاب، بل كان متابعًا يقظًا، يخرج حيث تخرج عن النصّ، ويتبعك في أسلوبك في التقديم لبعض الأبواب كما فعلت في باب الضرورة، ولا يتنبّه إن خرجت عن لفظ الكتاب إلى ذلك فيحجم عن الخروج معك، وكان يكفيه ملامة من هذه الفعلة لو صرّح في مقدمته أنّه سيصنع تهذيبًا لشرحك، الذي لم يتهيّأ لأحدٍ غيرك، وأنّه سيُعِدُّ لدارسي العربية مختصرًا يسهُلُ حملُهُ، ويجدُ فيه السائل جواب مسألته.

يا أبا سعيدٍ لقد خرج كتاب «النكت» محقّقًا يحمل أفكارك وبعض علمك، وضخامة كتابك أدّت إلى تأخّر ظهوره، وإنّي لأسأل الله أن يعينني على إخراجه للدارسين محقّقًا، وعندئذٍ سيعلم الجميع مدى صدق دعواي، واللهَ أسأل أن يرحمني ويرحمك، ويرحم أبا الحجّاج ويعفو عنه، فهو سبحانه أرحم الراحمين. ●

●●●

الحواشي

١ - معجم الأدباء: ٨/ ١٤٧، ١٤٩.

٢ - المصدر السابق: ١٤٦، ١٥٠.

٣ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ٢/٧٨، وينظر أيضًا: إنباه الرواة على أنباء النحاة.

٤ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ١/٥٠٧.

٥ - معجم الأدباء: ٨/ ١٥٣، ١٥٩ - ١٦٠.

٦ - المصدر السابق: ٨/ ١٥١ - ١٥٢.

٧ - الإمتاع والمؤانسة: ١/ ١٠٧ - ١٢٨.

٨ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٣/٦٦.

٩ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٢٠٧.

١٠ - معجم الأدباء: ٨/١٨٢.

١١ - تنظر مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٦٢، ج٤، (١٤٠٨هـ/١٩٨٧م): ٩٠ - ١٢٠.

١٢ - النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/٩٢.

١٣ - المصدر السابق: ١/٩٢.

١٤ - المصدر السابق: ١/٩٣.

١٥ - هو كتاب ما يحتمل الشعر من الضرورة، وطبع ثلاث مرات، الأولى ١٤٠٩هـ بمطابع الفرزدق بالرياض، والثانية والثالثة بدار المعارف بالقاهرة.

١٦ - انظر الكتاب: ١/٨.

١٧ - حسبي أن أشفع هنا صورة من مقدمة الباب عند السيرافي والأعلم، وقد تظهر الأدلة واضحة على تصديق الاتهام أو تكذيبه.

١٨ - النكت: ١/٩٢.

١٩ - تنظر مقدمة التحقيق: ١/٥٥.

٢٠ - شرح كتاب سيبويه: ٦/٤٤٩ (ب)، والنكت: ٢/١٢٤٥.

٢١ - النكت، مقدمة التحقيق: ١/ ٥٥ - ٥٦.

٢٢ - النكت: ١/٧٩.

٢٢ - النكت: ١/٩٢.

٢٤ - شرح كتاب سيبويه: ١/١٠٧.

٢٥ - النكت: ١/ ١٣٦ - ١٣٧.

٢٦ - شرح كتاب سيبويه: ١/ ١١٢ - ١١٣.

٢٧ - النكت: ١/١٣٨.

٢٨ - شرح كتاب سيبويه: ١/١٤٤، وينظر ما يحتمل الشعر من الضرورة: ١٠٦ - ١٠٧.

٢٩ - النكت: ١/ ١٤٢ - ١٤٣.

٣٠ - النكت: ١/١٥٢.

٣١ - ينظر شرح كتاب سيبويه: ٢٣٦.

٣٢ - ينظر المصدر السابق نفسه: ٢٣٦ - ٢٤٠.

٣٣ - شرح كتاب سيبويه: ١/٦٩.

٣٤ - النكت: ١/١٠٦.

٣٥ - شرح كتاب سيبويه: ١/١٠٠.

٣٦ - النكت: ١/١٠٩، ومثل ذلك يمكن المقابلة بين قولك في: ١/ ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، وقوله في النكت: ١/١١١، ١١٢.

٣٧ - شرح كتاب سيبويه: ١/١٢٧.

٣٨ - ينظر النكت: ١/ ١١٢ - ١١٣.

٣٩ - ينظر النص في الشرح: ١/١٢٧، وفي النكت: ١/١١٣.

٤٠ - شرح كتاب سيبويه: ١/ ١٤٠.

٤١ - شرح كتاب سيبويه: ١/٢١٧.

٤٢ - النكت: ١/١٢٠.

٤٣ - شرح كتاب سيبويه: ١/٢٣٩.

٤٤ - النكت: ١/١٢٢، وينظر مثل ذلك في السيرافي: ٢/١١، والنكت: ١/٢٤، وينظر مثله في: ١٩٥.

٤٥ - شرح كتاب سيبويه: ٢/٧١.

٤٦ - النكت: ١/١٣١، ومثله جوابك: ١/٨٣، وتصرفه في: ١/١٣٢.

٤٧ - الشرح: ١/١٠٧.

٤٨ - النكت: ١/١٣٦.

٤٩ - انظر الشرح: ٢/١٨٧، والنكت: ١/١٤٧.

٥٠ - انظر الشرح: ٢/١٨١، ٢٠٣، والنكت: ١/ ١٤٨، ١٥٠.

المصادر والمراجع

- **الإمتاع والمؤانسة**، لأبي حيّان التوحيدي، بعناية أحمد أمين، وأحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، للقفطي، علي بن يوسف، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، للجلال السيوطي، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لابن العماد الحنبلي، تح. لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان.
- **شرح كتاب سيبويه، للسيرافي**، الحسن بن عبدالله، تح. د. رمضان عبد التواب، وآخرون، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة. ١٩٨٦م - ١٩٩٠م.
- **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، للسيرافي، الحسن بن عبدالله، ت. عوض بن حمد القوزي، مطابع الفرزدق - الرياض، دار المعارف - القاهرة.
- **معجم الأدباء**، لياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، للشنتمري، يوسف بن سليمان، تح. زهير عبد المحسن سلطان، ط١، معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- **نكتة النكت في سرقة الأعلم الشنتمري**، لعوض بن حمد القوزي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٦٢، ج٤، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لابن خلّكان، أحمد بن محمد، تح. د. إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت - لبنان.